

تقرير حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة (SIIPS) في أفريقيا لعام

2024 • دراسة حالة

ZIPIT (زمبابوي)







قصة مصدر النظام

التحدي

شهدت جمهورية زمبابوي في عام 2010، ندرة حادةً في السيولة النقدية أدت إلى ضرورة إيجاد حل لتسهيل تداول القيم الرقمية في الوقت الفعلي كبديل للعملة النقدية. ولا تتيح منظومة المدفوعات في زمبابوي إلا المعاملات غير النقدية عبر أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والشيكات، وتستغرق معاملات الشيكات ما يصل إلى سبعة أيام. وقد تستغرق التحويلات عبر نظام التسويات الإجمالية الآنية (RTGS) أيضًا عدة أيام ليتم إيداعها في حسابات المستفيدين. فكان البلد بعاجة إلى حل مبتكر، لاسيما وأن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول لم تُدرج آنذاك في زمبابوي.

إضافة القيمة

تعاونت في عام 2011 كل من جمعية المدفوعات الإلكترونية في زمبابوي (EPAZ) والبنك الاحتياطي في زمبابوي (RBZ) مع الأطراف المعنية في قطاع الصناعة للعمل على تطوير تقنية Zimswitch لتبادل الدفع الفورى (ZIPIT). ومثّلت هذه التقنية ثاني نظام للدفع الفوري اعتُمد في القارة، إذ أطلق في العام نفسه الذي أطلق فيه نظام التسوية فيما بين المصارف في نيجيريا (NIBSS) ولم يسبقه في هذا المجال سوى نظام المقاصة في الوقت الفعلى في جنوب إفريقيا (الذي أطلق في عام 2006). ويسهل نظام ZIPIT عمليات تحويل الأموال بالائتمان بين المصارف في الوقت الفعلى التي تُجرى بين مقدمي خدمات الدفع ضمن شبكة Zimswitch، بما في ذلك المصارف ومزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOs). ويتيح نظام ZIPIT العابر للنطاقات إجراء المعاملات بين الحسابات المصرفية ومحافظ الهاتف المحمول. وشكّل تعميم الخدمات المالية، من خلال تأمين راحة المستخدم النهائي وسهولة الاستخدام، مبدًا أساسيًا في تصميم تقنية Zimswitch لتبادل الدفع الفور (ZIPIT). ويتضمن النظام دعمًا للتحويلات عبر التطبيق والمدفوعات التى تُجرى عبر الهاتف المحمول بواسطة خصائص يتوفر عليها هذا الأخير.

الإطار الزمني لنظام ZIPIT



المصدر: Zimswitch, 2024

أطلق نظام Zimswitch، في عام 2011، تقنية Zimswitch لتبادل الدفع الفوري (ZIPIT) بالتعاون مع البنك الاحتياطي في زمبابوي (RBZ) وجمعية المدفوعات الإلكترونية (EPAZ)، والمصارف التجارية في زمبابوي. وقاد نظام ZIPIT والمشاركون فيه، على مر السنين، حملات توعية واسعة النطاق موجهة للمستخدمين النهائيين، بدعم من البنك المركزي، بغية تسريع وتيرة استخدام المدفوعات الرقمية الضعيفة في البداية. وانضمت المصارف الزمبابوية إلى نظام ZIPIT تدريجيًا، وانضم نظام الحدوده، الذي يُعدّ أشهر خدمة مالية عبر الهاتف المحمول في البلد، في وقت لاحق. ويشارك حاليًا 17 مصرفًا تجاريًا في النظام وخمس مؤسسات تمويل متناهي الصغر متلقية للودائع (DMFs) وستة مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOS).

ومكّن نظام 1.0 ZIPIT من إجراء المعاملات من أفراد إلى أفراد (P2P)، وهو الاستخدام الذي يُعتبر أكثر الاستخدامات شيوعًا حتى الآن. وتُتاح الخدمة أيضًا عبر تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) أو تطبيق واتساب أو كخيار متاح في تطبيقات الخدمات المصرفية المتاحة على الهواتف المحمولة. وأتاح نظام ZIPIT على مر السنين تحويل الدولارات الأمريكية المحتفظ بها في الحسابات المصرفية، بالإضافة إلى إجراء المعاملات بالعملة المحلية، وهي الدولار الزمبابوي (ZWL)، الذي استُبدل بالذهب الزمبابوي (ZWG) اعتبارًا من أبريل 2024. وأضيف مشاركون آخرون، مثل نظام EcoCash، في نظام التحكم مفتوح الحلقة بناءً على تفويض يلزم جميع مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول المرخص لهم بالمشاركة في النظام الوطني. وأُمِّد هذا المنتج أساسًا لاستهداف الشركات الصغيرة والمتوسطة لكنه

يمكِّن العملاء من شراء سلع التجار باستخدام هواتفهم المحمولة عبر إدخال رمز التاجر بدلاً من استخدام أجهزة نقاط البيع (POS).

وأتاح نظام 2.0 ZIPIT تحميل رسائل الدفع ببيانات اعرف عميلك، بما في ذلك رقم الهوية، أو رقم الحساب، أو رقم الهاتف المحمول. وأدرج نظام ZIPIT Smart بدوره معاملات التجار، من أفراد إلى شركات (P2B)، ومعاملات باستخدام رموز الاستجابة السريعة. ويستطيع المستخدمون النهائيون أيضًا استخدام رمز تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة (USSD) الخاص بالتجار والمرتبط بحساب التاجر المصرفي لإجراء معاملات في إطار تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة أو عبر التطبيقات.

وتمثل الهدف من إطلاق نظام 3.0 ZIPIT في بداية عام 2024 في تعزيز إقبال المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على استخدام النظام، فهو يتضمن خاصية التحقق من المعاملات قبل إتمام الدفع، لتقليل عدد المعاملات الخاطئة. وواجه نظام ZIPIT عدة عراقيل وعقبات في مجال تسهيل عمليات الدفع للتجار والمدفوعات بين الشركات (B2B) بسبب غياب البيانات الكاملة للمدفوعات من طرف إلى طرف لكل من التجار والعملاء.

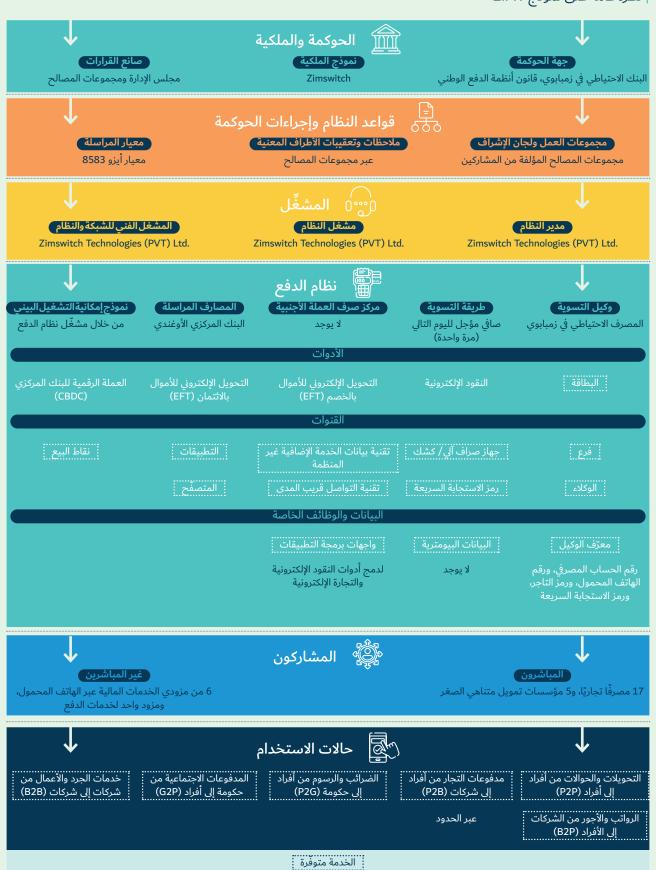
وثمة خطط لإطلاق خدمة التحويل الإلكتروني الفوري للأموال (EFT) الخاص بالمعاملات المجمّعة، التي تتم حاليًا عبر نظام ZEEPAY، وهو نظام تابع لنظام Zimswitch لتحصيل المدفوعات المجمّعة.

وتشمل مؤشرات الأداء الرئيسية لنظام ZIPIT عدد المشاركين ونمو حجم المعاملات وقيمها وحصة السوق في المدفوعات المنجزة عبر الهاتف المحمول.



الحوكمة والعمليات

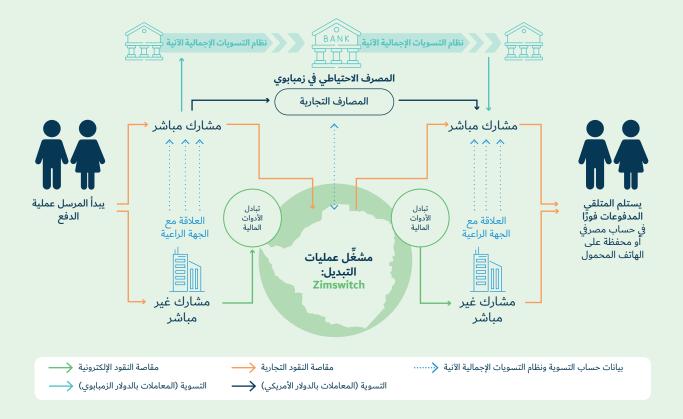
نظرة عامة على نظام الدفع نظرة عامة على نموذج ZIPIT



يستطيع أي مزود خدمة دفع مرخص له (PSP) استخدام نظام ZIPIT، بصفته نظامًا عابرًا للنطاقات، بما في ذلك المصارف التجارية ومؤسسات التمويل متناهي الصغر ومزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وغيرهم من مزودي خدمات الدفع غير المصرفيين (الشكل 1.3). ويُتيح نظام ZIPIT خدمة التحويل الإلكتروني للأموال (EFT) بين المصارف باستخدام البطاقات إلى أي حساب مصرفي أو محفظة تحتفظ بها إحدى المؤسسات

المالية على المنصة. ويستهدف النظام كلاً من العملاء الذين يملكون حسابات مصرفية كاملة أو وفق صيغة («اعرف عميلك «KYC Lite») وأصحاب محافظ الهاتف المحمول. ويمكن إجراء المعاملات بالدولار الأمريكي أو بالدولار الزمبابوي (ZWL) عبر هذا النظام. وتضطلع الشركة الخاصة ذات المسؤولية المحدودة لانظام الدفع الفوري.

تدفقات المعاملات على نظام ZIPIT



ويشمل المشاركون المباشرون في نظام ZIPIT المصارف التجارية ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر (الشكل 1.2). أما المشاركون غير المباشرين، فهم مزودو خدمات الدفع غير المصرفيين، بمن فيهم مزودو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOs). ويمكنهم استخدام النظام من خلال اتفاق رعاية مبرم مع مصرف تجاري يحتفظ بحسابات استئمانية لأغراض المقاصة. ويستخدم نظام ZIPIT بوابة واجهة برمجة التطبيقات (API) للنقود الإلكترونية. ويُلزم البنك المركزي مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بالمشاركة بناءً على اللوائح التنظيمية المصرفية لعام 2020. أما المشاركون الآخرون، فلا يُلزَمون بالانضمام، ولكن يُشجَّعون على ذلك.

ويسوّي البنك الاحتياطي في زمبابوي (RBZ) المعاملات عبر نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) بموجب اتفاق صافي التسوية المؤجل الذي يتم في اليوم الموالي للمعاملة (T+1). ولا تتضمن هذه المعاملات حسابات ممولة مسبقًا. ويحتفظ البنك الاحتياطي في زمبابوي (RBZ) بضمانات لتغطية التزامات التسوية في حال عدم

السداد. وتتولى شركة Zimswitch حساب التسويات الصافية وتزويد النظام بالمعلومات عن المعاملات المراد تسويتها عبر نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS). ويتولى المشاركون غير المباشرين التسوية من خلال المصارف الراعية وحساباتهم الاستئمانية. وتُسوى المعاملات القائمة بالدولار الزمبابوي (ZWL) عبر نظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS)، بينما تتم تسوية المعاملات القائمة بالدولار الأمريكي (USD) عبر المصارف التجارية.

الحوكمة

كُعتبر نظام ZIPIT حلاً طوره نظام الذي يحوز ملكيته بالكامل. وتخضع جميع الحلول التي يقدمها نظام Zimswitch، بما في ذلك نظام ZIPIT، بما في ذلك نظام ZIPIT القانون أنظمة الدفع الوطني. وفي عام 2020، استحوذ البنك الاحتياطي في زمبابوي على حصة تبلغ 15% من نظام Zimswitch للمساعدة في تعزيز إمكانية التشغيل البيني. وبذلك، يكون نظام

ZIPIT ملكية مشتركة ويعتمد نموذجًا للحوكمة يقوم على شراكة بين القطاعين العام والخاص.

ويُشرف مجلس إدارة على نظام Zimswitch وتعتمده إدارة أنظمة الدفع الوطنية التابعة للبنك الاحتياطي في زمبابوي، من أجل تقديم خدمات المقاصة في البلد. ويضطلع مجلس إدارة شركة Zimswitch باتخاذ القرارات الخاصة بنظام ZIPIT تحت الإشراف التنظيمي للبنك المركزي. وتؤثر عدة أطراف معنية في عملية اتخاذ القرار، من بينها البنك الاحتياطي في زمبابوي (RBZ) والمشاركون في نظام ZIPIT،

ويتدخل البنك الاحتياطي في زمبابوي (RBZ)، بصفته جهة التنظيم، في مسار إدارة نظام Zimswitch وعملياتها، ا ويشمل ذلك التعيينات الرئيسية في الشركة واعتماد المنتجات والتسعير، بينما يساهم المشاركون – الممثلون ضمن إطار جمعيات صناعية مثل جمعية المدفوعات الإلكترونية في زمبابوي وجمعية المصرفيين في زمبابوي ولجنة العمليات بين المصارف وجمعية مزودي خدمات الدفع في زمبابوي - في تحديد المتطلبات وقواعد تشغيل نظام الدفع الفوري التي تشمل القيود والتسعير وقواعد تحديد المسؤولية. وتضطلع مجموعات المصالح الأخرى، مثل جمعية تجار التجزئة في زمبابوي واتحاد التجار في زمبابوي ومجلس المستهلكين في زمبابوي، بدورٍ في واتحاد التجار في نهاية المطاف، يضمن النهج التعاوني لاتخاذ القرار أن يؤدي المشاركون دورًا في تصميم نظام الدفع الفوري، وهو عامل مهم لتعزيز الشمولية.

الوظائف

ييسر نظام ZIPIT المعاملات عبر جميع القنوات، ومن بينها المنصات المتاحة عبر القنوات ومن بينها المنصات المتاحة عبر الإنترنت وتطبيقات الهواتف المحمولة (بما في ذلك عبر تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة) ونقاط البيع وأجهزة الصراف الآلي. ويختار مزودو خدمات الدفع القنوات التي يتيحونها لعملائهم، بينما تظل المعاملات عبر تقنية التواصل قريب المدى (NFC) محدودة في نظام ZIPIT.

وتُجرَى تسوية المعاملات باستخدام أدوات الدفع عبر البطاقات، مع إدراج واجهة برمجة تطبيقات (API) مخصصة للمدفوعات الإلكترونية، إذ تُرسَل معلومات معاملة المرسل عبر هذه الواجهة إلى المصرف الشريك، حيث تُحول إلى معلومات موافقة لمعيار المراسلة ISO الشريك، حيث تُحول إلى معلومات موافقة لمعيار المراسلة SS3 الذي يعتمده نظام ZIPIT. وبعد ذلك، تُحدّد هوية مزودي خدمات الدفع في رسائل المقاصة باستخدام أرقام تعريف البنوك خدمات التجدم واجهة أخرى لبرمجة التطبيقات (API) لتوفير معاملات التجارة الإلكترونية.

وتتضمن معرفات الوكيل، أو الأسماء المستعارة، رقم الحساب المصرفي للمستخدم النهائي ورقم الهاتف المحمول ورمز الاستجابة السريعة لتطبيقات الهواتف المحمولة ورموز التجار للمدفوعات التي تُجرى عبر تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة. وتُتاح إمكانية استخدام رموز الاستجابة السريعة في مجموعة معاملات إلى ورغم تسجيل بعض المعاملات، يظل اللجوء إلى مثل هذه المعاملات محدودًا حتى الآن. ولذلك، تُعقد نقاشات مستمرة في السوق حول إمكانية التشغيل المتبادل لرموز الاستجابة مستمرة في السوق حول إمكانية التشغيل المتبادل لرموز الاستجابة

السريعة بتوحيد معاييرها، نظرًا لأن العديد من المتعاملين يقدمون خدمات الدفع بواسطة رموز الاستجابة السريعة.

ويتميز نظام ZIPIT عن غيره من الأنظمة الموجودة في السوق بالقدرة على إجراء المعاملات بالعملتين أي الدولار الأمريكي (USD) والدولار الزمبابوي (ZWL) وهي ميزة قد تشجع الزمبابويين على الاحتفاظ بمبالغ بالدولار في الحسابات المصرفية بدلاً من الاحتفاظ بها نقدًا. وحددت الجهات التنظيمية لنظام ZIPIT الحد الأقصى للمعاملة الواحدة بمبلغ 500 دولار أمريكي وبمجموع أقصاه 000 1 دولار أمريكي شهريًا.

المعايير الفنية وحالات الاستخدام

يعمل نظام ZIPIT وفق معيار مراسلة الدفع المسبق أيزو 8583، ولا ينوي النظام حاليًا الترقية المسبق أيزو 8583، ولا ينوي النظام حاليًا الترقية إلى معيار أيزو 20022. وعلى الرغم من ذلك، يُجرَى العمل على إتاحة حل للتحويل الإلكتروني للأموال عبر غرفة مقاصة تعتمد معيار أيزو أيزو 20022. ومكنت الحلول البديلة التي تعمل وفق معيار أيزو 8583، من زيادة حجم المعلومات الخاصة ببيانات الهوية المتضمنة في رسالة الدفع دون الحاجة إلى تحديث المعيار.

وبالإضافة إلى المدفوعات من أفراد إلى أفراد (P2P) وفواتير ومدفوعات التجار من أفراد إلى شركات (P2B)، يُسهل نظام ZIPIT أيضًا المدفوعات من شركات إلى شركات (B2B) ودفع الرواتب والضرائب والرسوم. وتُبذل حاليًا جهود لإعداد نظام المدفوعات من الحكومة إلى الأفراد (G2P) في الوقت الفعلي، على نحو يتسق مع الهدف الاستراتيجي الأكبر للمنظمة المتمثل في تعزيز الشمول المالي. وتُجرى حاليًا المدفوعات من الحكومة إلى الأفراد (G2P) عبر قناة مختلفة باستخدام نظام ZEEPAY، وهي تستغرق نحو 10 دقائق للوصول إلى حساب المستفيد. ولكن ستصبح هذه التحويلات من الحكومة إلى الأفراد (G2P) شبه فورية بمجرد دمجها مع نظام ZIPIT. وتجدر الإشارة إلى أن شبا النظام لا يتيح حاليًا إمكانية إجراء المعاملات عبر الحدود.

نموذج العمل

تكفلت شركة Zimswitch بتمويل النموذج الأولي لنظام الدفع الفوري بدعم من شريك تقني يمتلك حاليًا حصة تبلغ 25%، وساهم البنك المركزي أيضًا في توفير التمويل اللازم، وساعدت كذلك رسوم التحويل في تغطية نفقات النظام التشغيلية، وذلك وفق نموذج ربحي. وفضلاً عن ذلك، تختلف الرسوم المفروضة على المستخدمين النهائيين وفقًا لما تفرضه المصارف على عملائها، فلا يوجد جدول رسوم موحد. ويفرض نظام Zimswitch رسومًا بنسبة 1% على المصارف، بينما تتراوح نسبة الرسوم التي تفرضها المصارف على العملاء بين 1% و 3%، وذلك بناءً على نماذج التسعير الخاصة العملاء بين 1% و 3%، وذلك بناءً على نماذج التسعير الخاصة المقدرة بنسبة 2% (Zimswitch, 2024). وتُراجع القيود المفروضة على المعاملات بانتظام، سعيا لتخفيف حدة تأثير معدلات التضخم على نحو يتيح استمرار استفادة المستخدمين من مختلف الفئات الاقتصادية من خدمات النظام.

قواعد النظام

قواعد نظام ZIPIT غير متاحة للجمهور. ويعد الامتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال (AML) وتمويل انتشار الأسلحة (CFF) إلزاميًا لجميع المشاركين. ويشمل ذلك تبني نهج يقوم على تقييم المخاطر إزاء الامتثال، ويستند إلى التشريعات والتوجيهات التنظيمية، غير أنه لم يتم حتى الآن تبني هذا النهج على نطاق واسع عبر القارة، مما يجعل جمهورية زمبابوي متفوقةً في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، وضع نظام Zimswitch نهجًا للرد عن الاستفسارات وحل النزاعات ضمن قواعد النظام، مدعومة بنظام مخصص لمتابعة استفسارات المستخدمين النهائيين والرد عليها وحل النزاعات. وتنطبق قواعد حل النزاعات وسياساتها على كل عضو، حيث توجه عمليات الرد على الاستفسارات عبر سلسلة القيمة بأكملها، ويشمل ذلك التجار والمستخدمين النهائيين. ويتمثل النهج في أن يطرح المُرسل الاستفسار على مصرفه، ثم يسجّله على منصة Zimswitch ثم تُحل المشكلة بين المُرسل والمصرف الذي استلم الاستفسار. ويتطلب نظام ZIPIT الإجابة على الاستفسار في غضون 48 ساعة. وبعد ذلك، يتدخل نظام ZIPIT كوسيط إن لم يتوصل الطرفان إلى تسوية. وتنطبق هذه العملية أيضًا عند حدوث أخطاء في تسجيل المعاملات الخاصة بالخدمات المالية المقدمة عبر الهاتف المحمول. بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن نظام ZIPIT لا يتيح حتى الآن وسيلة إضافية للمستخدمين النهائيين للاستفادة من آليات الانتصاف خارج نطاق مزودي خدمات الدفع، رغم أن المراقبة المركزية تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح.

الحجم والقيمة اللتان يعالجهما نظام الدفع

لا يجمع نظام Zimswitch البيانات عن المعاملات الداخلية من نظام الدفع الفوري، الأمر الذي يؤدي إلى التركيز على المدفوعات التي تتم داخليًا ضمن مزود معين لخدمة الدفع (الشكل 1.4). ويُعِدُ نظام Zimswitch تقارير مفصلةً يرسلها إلى البنك الاحتياطي في زمبابوي (RBZ). وبالإضافة إلى ذلك، فهي توفر يوميًا معلومات عن الأداء.

وسجّل نظام ZIPIT - كما هو مبين في الشكل 1.4 - نموًا قويًا في أحجام المعاملات بين عامي 2020 و2022، ويرتبط هذا النمو جزئيًا بزيادة الإقبال على المعاملات الرقمية بعد جائحة كوفيد-19. وانخفضت أحجام المعاملات خلال العام الماضي من 27.5 مليون إلى 13.3 مليون معاملة، بينما زادت قيمة المعاملات في الفترة نفسها من 56 مليون دولار أمريكي (1.9 تريليونات دولار زمبابوي) إلى 305 ملايين دولار أمريكي (1.9 تريليونات دولار زمبابوي). وكان هذا الارتفاع في القيمة مدفوعًا بأكمله بتضخم المعاملات الفعلية (2014 رك2). وفي واقع الأمر، سُجل انخفاض في قيم المعاملات الفعلية (2024). وفي واقع الأمر، سُجل انخفاض في قيم المعاملات الفعلية (2024). وفي واقع الأمر، سُجل انخفاض في قيم المعاملات الفعلية خلال العام الماضي إلى تردد الناس في استخدام النظام المالي الرسمي. وعالج نظام ZIPIT ما يعادل الي وجود فرصة كبيرة للتوسع في مجال المدفوعات الرقمية في هذا البلد.

| المعاملات المسجلة في نظام ZIPIT



المصدر: Zimswitch, 2024

¹ استُخدم سعر صرف يبلغ 6,104.7 وإند جنوب أفريقي لكل دولار أمريكي استنادًا إلى Zimswitch. ونظرًا للتقلبات التي يشهدها الدولار الزمبابوي، فهو لا يشمل سعر صرف رسمي على موقع www.oanda.com وقد تم استبدال هذه العملة بعملة الذهب الزمبابوي (ZWG).

يُشكل تعدد العملات المستخدمة في المعاملات التجارية في زمبابوي عقبة أمام اعتماد المدفوعات الرقمية، إذ يعاني المستهلكون من فقدان الثقة العميق في قطاع الخدمات المالية الرسمية بسبب ارتفاع معدلات التضخم. أضف إلى ذلك أن العملة المحلية الزمبابوية (ZWL) تُستخدم في نحو 20% فقط من مجموع المعاملات، في حين يهيمن الدولار الأمريكي عليها منذ اعتماده في هذا البلد في عام 2009. واستخدمت الشركات العملة المحلية الزمبابوية (ZWL) في الغالب لصرف العملة (Dzoma, 2024). وفي أبريل 2024، طرح الب*ن*ك الاحتياطي في زمبابوي (RBZ) عملته السادسة منذ عام 2008، وهي عملة الذهب الزمبابوي (ZWG)، بهدف مواجهة التضخم ونقص السيولة، وهو أمر جعـل جميع مزودي خدمات الدفع خارج الخدمة لمدة أسبوع تقريبًا، مما تسبب في اضطراب النظام الرقمي. وإن لم تُقدم الجهة التنظيمية توجيهات واضحة وإجراءات لتخفيف المخاطر، فقد تزعزع مثل هذه الأحداث ثقة المستهلكين في صلابة نظام الدفع الفوري.

وتمويل الإرهاب (CFT) وتمويل اتشار الأسلحة (CPF) بما في ذلك قانون غسل الأموال وعائدات الجريمة وقانون تشجيع استخدام المصارف وقانون مكافحة الإرهاب الأجنبي والدولي. ويشير المشغل إلى وجود قيود تنظيمية مثل الحدود التقييدية على المعاملات التي يفرضها المشرع لمعالجة قضايا التداول غير القانوني للعملات الأجنبية الذي ينتشر في السوق ويجعل المنتج عرضة لسوء الاستخدام. وعلى صعيد آخر، لا توجد لوائح تنظيمية تنص على تمويل مفتوح أو أصول افتراضية في زمبابوي حاليًا، ولكن يُجرَى العمل على تطوير رمز الاستجابة السريعة الوطني.

لعام 2020 الخاصة بنقل الأموال والخدمات المصرفية عبر

الهاتف المحمول وإمكانية التشغيل البيني لتحويل الأموال عبر

الهاتف المحمول) على دمج مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف

المحمول (MMOs) في نظام الدفع الوطني (NPS) لضمان

وتنطبق كذلك تشريعات العقوبات ومكافحة غسل الأموال (AML)

إمكانية التشغيل البيني.

اللوائح التنظيمية

تشمل القوانين واللوائح التنظيمية الرئيسية الموجهة للمشاركين في النظام، <u>قانون المصارف</u> الذي ينظم عمل المؤسسات المالية على المنصة <u>وقانون أنظمة</u> الدفع الوطنية الذي ينظم عمل مزودي خدمات الدفع بما في ذلك نظام Zimswitch ومزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول (MMOs). وبالإضافة إلى ذلك، تنص ا<u>للوائح التنظيمية للمصارف</u>





الدروس المستخلصة المرتبطة بالشمولية

وفقًا لمعايير الشمولية لمنظمة AfricaNenda الموضحة في الفصل الثاني، حقق نظام ZIPIT مستويات متقدمة من الشمولية، فهو يسهل الأداء الوظيفي الشامل لحالات استخدام رئيسية مثل المعاملات من أفراد إلى أفراد (P2P) والمعاملات من الأفراد إلى الشركات (P2B)، وهو يتيح للمستخدمين النهائيين قنوات لإجراء المعاملات المفضلة لديهم. ويتيح النظام ميزة إمكانية التشغيل البيني من الجميع إلى الجميع عبر نموذج عابر للنطاقات ويشارك البنك المركزي في هيكل الحوكمة. وختاما، يتمتع جميع المشاركين في نظام ZIPIT بفرصة متساوية للمساهمة في اتخاذ القرارات الأساسية.

وفي إطار السعي لبلوغ الشمولية التامة، يجب على نظام ZIPIT توسيع حالات استخدامه، خاصةً من خلال إدراج المدفوعات من الحكومة إلى الأفراد (G2P). وبالإضافة إلى مراقبة النزاعات، يمكن للقائمين على نظام ZIPIT النظر في إتاحة سبل إضافية للانتصاف لزيادة الثقة لدى المستخدمين النهائيين. وختاما، سيضمن نموذج العمل القائم على عدم الخسارة أو استرداد التكاليف ألا تعيق الرسوم الإضافية اعتماد المستخدمين النهائيين. وأما من حيث البيئة التنظيمية، فقد أصدرت زمبابوي قانونًا مصرفيًا محدثًا مناسبًا لهذا الغرض، وهي تتبنى نهجًا قائمًا على تقييم المخاطر لمكافحة غسل الأموال (AML)، وتمويل انتشار الأسلحة (CPF).

وخلال تصميم نظام ZIPIT وتشغيله، استٌخلصت دروس عديدة هي:

- رموز التجار تسهم في تسهيل المدفوعات من الأفراد إلى الشركات (P2B) وتقليل الأخطاء: أدرج نظام ZIPIT Smart رموز
 التجار المرتبطة بحساباتهم على نحو يمكِّنهم من إجراء المعاملات من أفراد إلى شركات (P2B) على نحو أكثر سلاسة ويقلل
 من الأخطاء. وتعد رموز الاستجابة السريعة ملائمة بشكل أكبر، ولكن استخدامها لا يزال محدودًا، وفي هذا يكمن التحدي
 التالى الذي يجب على نظام ZIPIT استكشافه.
- تأسيس عملية مخصصة لحل النزاعات يعزز الثقة: في حال عدم حل النزاع، يقدم نظام ZIPIT قناة إضافية لفائدة
 المستخدمين النهائيين. وتشمل عملية الحل النموذجية تقديم المُرسل استفسارًا من خلال مصرفه الذي يسجله على
 منصة Zimswitch ويسهم في حل النزاع بين المصارف المعنية. وإن لم يتم التوصل إلى تسوية خلال 48 ساعة، يتدخل نظام
 ZIPIT بصفته وسيطًا لحل النزاع. ومن ثم، تزداد الأنظمة على غرار نظام ZIPIT ثقة ومصداقية بفضل تطبيق قواعد واضحة
 وقابلة للتنفيذ لمعالجة النزاعات على مستوى المشاركين.
- تعدد العملات يعزز الرقمنة: يتيح نظام ZIPIT إجراء المعاملات بالدولار الأمريكي والعملات الزمبابوية (ZWL وZWG) دون
 الحاجة للتحويل. وبناءً على ذلك، يمكن أن تقدم هذه الميزات للمستخدمين النهائيين المزيد من الخيارات وتقلل من حجم
 العملة المحتفظ بها نقدًا في بلد يعانى من التضخم المرتفع وفقدان الثقة في مزودي خدمات الدفع.



AfricaNenda Foundation

C1-402, 4th Floor, Block C, Grand Baie La Croisette, Grand Baie, Mauritius

